

أطلق تقرير التعاون المائي لعالم آمن بحضور الأميرة سمية

## الأمير الحسن: نزاعات القرن ٢١ سيكون سببها الحاجة لمورد المياه الثمين



سموه خلال حفل إطلاق تقرير «التعاون المائي لعالم آمن»

□ عمان - أطلق الأمير الحسن بن طلال رئيس المجلس الاستشاري للأمم المتحدة للمياه أمس الخميس تقرير «التعاون المائي لعالم آمن» الذي يركز على منطقة الشرق الأوسط.

وقال سموه خلال حفل الإطلاق في مؤتمر دولي بحضور سمو الأميرة سمية بنت الحسن وتستضيفه الجمعية العلمية الملكية ومجموعة الاستشراف الاستراتيجية بدعم من الوكالة السويدية للأنماء الدولي، أن الصراع على الموارد قديم قدم الإنسانية نفسها وأن نزاعات القرن الحادي والعشرين سيكون سببها الحاجة إلى مورد المياه الثمين، وخاصة أن التغيرات المناخية والنمو السكاني وما يرافقه من تلوث بيئي سيتجاوز الطلب على المياه بنسبة ٤٠ بالمائة من المخزون الحالي بحلول العام ٢٠٣٠.

وأضاف سموه، علينا جميعاً أن نعمل من أجل ألا تكون المياه نقطة اشتعال في المناطق الجافة ذات مصادر المياه الشحيحة - وهذا يتطلب التعاون في جمع المعلومات وإدارة البرامج المشتركة، وبغير التعاون الحقيقي والعميق لن يمكن إحداث تحقيق تغيير ملموس في الظروف البيئية والعلاقات بين الدول.

وأشار سموه إلى أن تقرير مجموعة الاستشراف الاستراتيجية الجديد «التعاون في مجال المياه من أجل عالم آمن» أثبت أن الدول التي تتعاون في إدارة مصادر المياه المشتركة بينها لن تدخل في نزاع مهما كانت الأسباب.

وقال، «في دراسة أجرتها المجموعة لـ ١٤٨ دولة وأحواض مشتركة لـ ٢٠٥ أنهار، أظهرت الأدلة أن هناك ٣٧ دولة معرضة للدخول في نزاعات لأسباب عديدة فيما بينها وهي التي لا يوجد بينها تعاون مستمر لإدارة مصادر المياه المشتركة بينها.

وفي ذلك إشارة ضمنية إلى الموضوع الأساس للسلام والأمن الذي يحتاجه الأفراد والأمم والأقليم لبناء حياة عادلة وكريمة.

وحذر سموه من أن إقليم غرب آسيا يتصدر النزاعات حول المياه، لافتاً إلى أن ذلك بمثابة تحذير صارخ للعالم حول ما يحدث عندما تفشل الدول في التعاون مع جيرانها في إدارة المصادر المشتركة التي يعتمد الطرفان عليها.

وشدد الأمير الحسن على أنه يمكن تجنب الكلفة الكبيرة للنزاعات لو أن الدول في إقليم غرب آسيا، بما فيها إسرائيل، تمكنت من العمل معاً حول المياه وأنه يمكن للدول أن تعمل معاً لبناء مستقبل جديد آمن على

للسلام بين بلدين أو أكثر، كما يوفر دليلاً على وجود المشكلة التي أهملت لفترة طويلة جداً ولها القدرة على التسبب في مزيد من التعقيدات في المستقبل.

وأكد أن التقرير خرج بضرورة إدراك أن أي دولتين تتعاونان في مجال المياه لا تذهبان إلى الحرب لأي سبب من الأسباب.

وقال إن من بين ١٤٨ دولة شملها تقرير التعاون في مجال المياه من أجل عالم آمن، ٣٧ دولة في خطر الدخول في حرب بسبب قضايا أخرى غير المياه، بما في ذلك الأرض، والدين، والتاريخ، والأيدولوجيا.

وإن من الصدفة أن تكون هي نفسها الدول التي لا تتخرف في تعاون مائي مع جيرانها.

وبين أن الخبر السار هو أن أكثر من ١٠٠ من تلك البلدان التي تعزز التعاون في مجال المياه قولاً وممارسة، تتمتع أيضاً بعلاقات سلمية وأمنة مع البلدان المجاورة لها، باعتبار أن قضيتي المياه والسلام مترابطتان.

من جهته، قال رئيس المجلس العربي للمياه الدكتور محمود أبو زيد «أن البلدان العربية تعرف بأنها مناطق جافة ما يعني أنها شحيحة المياه كما أن مصادرها المائية مرتبطة مع مصادر المياه في دول أخرى سواء بالأحواض المائية أو الأنهار. (بترا).

التعاون الإقليمي في المياه، بالرغم من توقيع العديد من الاتفاقيات ولكن التعاون الفعال ما زال مفقوداً.

من جهتها قالت سمو الأميرة سمية أنه يسعدني أن أقول أن المياه في منطقتنا تتصدر الأجندات كما لم يحدث من قبل، وهو أمر لا بد منه.

وأضافت أن مبادرة السلام الأزرق تبرز في مقدمة المساعي من خلال هذا التجمع الفريد من نوعه الذي يضم صناعات القرار والبرلمانيين وممثلي وسائل الإعلام وخبراء المياه، ليس من المنطقة فحسب ولكن على نطاق واسع من المجتمع الدولي.

وأكدت سموها «نحن في الجمعية العلمية الملكية ملتزمون بلعب دور رئيس في المشاركة والعمل على قضايا المياه في المملكة والمنطقة، ونحن نتطلع إلى إيجاد شراكات جديدة مع أولئك الذين يشاركوننا القلق العميق لمواجهة التحديات التي تنتظرنا».

وبينت أن مجموعة «الاستشراف الاستراتيجية استحدثت مبادرة السلام الأزرق الذي يقترح عملية استباقية للتعاون في مجال المياه مع الاستراتيجيات التعاونية والمستدامة حيث يرأس سمو الأمير الحسن لجنيتها العليا. وقال رئيس المجموعة صنديب واسليكر أن التقرير الذي أصدرته مجموعته يوضح العلاقة القوية بين درجة التعاون في مجال المياه والمناخ العام

أساس من التعاون في إدارة المصادر المائية المشتركة. وقال نحن في الأردن في مركز ما أسميه «قوس الأزمة»، وليس من المصادفة أن ١٣ دولة من بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية يأتي ترتيبها ضمن الدول ذات الوضع المتميز مائياً.

وبين سموه أن المواطن في الضفة الغربية يستهلك ٧٠ لتراً في اليوم على الرغم من أن منظمة الصحة العالمية توصي باستخدام ١٠٠ لتر رغم تواجدهم فوق المياه الجوفية لمنطقة «الجبيل» وهي الأكبر في منطقة بلاد الشام. وجدد سموه مطالبته الدائمة لإيجاد هيئة فوق قطرية للمياه والطاقة تمكننا من العمل معاً لتحقيق الأولويات الحياتية.

ونبه التقرير الجديد إلى أن منطقة الشرق الأوسط رغم توقيعها عدة اتفاقيات للمياه بين بلدانها إلا أنها اتفاقيات غير فعالة.

وجاء في التقرير أن التعاون المائي لا يكون فقط بإبرام الاتفاقيات بل يجب أن يقترن بالتزام سياسي في تنفيذ المعاهدات والاتفاقيات بالتزامن مع التزام سياسي قوي، معتبراً أن مجرد التوقيع على معاهدة التعاون بشأن معاهدة أو تخصيص المياه ليس كافياً.

ونبه التقرير إلى أن معظم البلدان في الشرق الأوسط في خطر من حدوث نزاعات لأنها تجنبت